

الفصل السادس

الإجراءات الجنائية والتأديبية في جرائم الفساد الإداري والمالي في الشريعة الإسلامية والتشريعات الوضعية

تمهيد

لا يوجد خلاف بأن موضوع مكافحة الفساد الإداري والمالي حظي باهتمام كبير على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فلا تكاد تخلو خطط وبرامج الدول والحكومات المختلفة من التركيز على الإصلاح الإداري والمالي وتطويق الفساد بغية مكافحته والحد منه، فهو من أهم القضايا والمشكلات التي أجمعت تقارير الخبراء على ضرورة معالجتها في الأقطار النامية إذا أريد للتنمية الشاملة والحقيقية والناجحة أن تتحقق في هذه الأقطار.

هذا وقد شهد موضوع الفساد ومكافحته اهتمام متزايد كذلك في الآونة الأخيرة من قبل المفكرين والباحثين ولطلبة العلم في مختلف الدراسات والعلوم المهمة خاصة منها العلوم الاجتماعية والإنسانية، وذلك لما لهذه الظاهرة من انعكاسات وتداعيات سلبية تطل جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بل وحتى المجالات الثقافية والبيئية.

وفي الحقيقة فإن مواجهة الفساد الإداري والمالي والحد منه لا تتم من خلال الشعارات والدعايات الإعلامية الرنانة والوعود البراقة والغير عملية فهذه لا تكفي ولا تحل المشكلة، بل إن الأمر يحتاج للعديد

من الإجراءات الشاملة والمتعددة والتي تعتمد على دراسات وأبحاث تشخص المشكلة أولاً بشكل متكامل، ثم تقترح العلاج المناسب ثانياً، لأن تشخيص الداء هو أول خطوات العلاج والدواء المناسب طالما عُرف الداء.

ولهذا نرى بأن التدابير والآليات العادية لمكافحة هذه الظاهرة أضحت اليوم غير كافية لمكافحة الفساد الإداري والمالي لأنه يختلف عن الجرائم التقليدية كما رأينا، ومن ثم فلا بد من استراتيجيات واضحة ومدروسة بدقة وموضوعية، تأخذ بعين الاعتبار جميع جوانب هذه المشكلة، وقد كانت الدول المتقدمة حقيقة سباقاً مقارنة مع الدول النامية في مكافحة الفساد الإداري والمالي وذلك بالتركيز على علاج مسبباته تطبيقاً لمبدأ الوقاية خير من العلاج. ولهذا فإن وجود استراتيجية متكاملة لمواجهة الفساد الإداري والمالي أصبحت ضرورة حتمية ملحة وذلك للحد من الفساد الإداري والمالي ومكافحته، فالقضاء التام عليه قد يكون مطلباً مستحيل التحقيق وصعب المنال.

المبحث الأول: الإجراءات المتبعة في الفساد الإداري والمالي في الشريعة الإسلامية

لقد شخصت الشريعة الإسلامية داء الفساد ووصفت له العلاج والدواء المناسب لمكافحته والوقاية منه بشكل جيد، وجاءت بأحكام وقواعد هدفت إلى الحد من هذه الظاهرة ما أمكن، واعتبرت أن كل فعل أو امتناع من شأنه أن يؤدي إلى مفسدة أو إفساد في الأرض هو أمر محرم شرعاً ويستوجب عقابه في الدنيا والآخرة، بل وقد تعدت الشريعة الإسلامية ذلك باعتبارها أن مكافحة ومحاربة الفساد فريضة قائمة إلى يوم القيامة أوجبها الله تعالى على جميع الناس.

لقد أتى الإسلام، وفي أولوياته مكافحة الفساد وملاحقة المفسدين، فالله سبحانه وتعالى لا يحب

الفساد ولا يصلح عمل المفسدين، والدار الآخرة والجنة هي من نصيب أولئك الذين قدموا أنفسهم كقرايين للصالح ولمكافحة ومواجهة الفساد والمفسدين قال تعالى: {تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا، وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ} ٢٢٩.

ولذلك نجد الإسلام تشدد في معاقبة المفسدين؛ لإعادة الحق إلى أصحابه أولاً، ومنع حركة الفساد من أن تتوسع وتمتد من خلاله، وقد كانت القدوة عبر التاريخ الإسلامي هي الأساس في تطبيق الشريعة الإسلامية السمحاء وسيادة الفضيلة، فإذا صلح الراعي صلحت الرعية، ودور ولي الأمر في منع الجريمة أساسي، ولو صلح لصلحت الرعية، ولو رتع لرتعت الرعية ٢٣٠.

وفي هذا الصدد ومن باب التوضيح فقد جاءت الشريعة الإسلامية وقسمت الأفعال المعاقب عليها إلى ثلاثة طوائف وهي:

الأولى: جرائم الحدود: وهي الجرائم التي ترتكب في حق الله سبحانه وتعالى.

الثانية: جرائم القصاص والدية: وهي جرائم العدوان على الأفراد كالقتل والجرح.

الثالثة: جرائم التعزير: وهي الجرائم المتعلقة بالاعتداء على الأفراد أو أموالهم ولم توضع لها عقوبة شرعية محددة فهي لا تدخل في الطائفتين السابقتين والتي سيكون العقاب عليها خاضعاً لتقدير القاضي حسب جسامة الفعل المنسوب إلى المحكوم عليه، وذلك كالتوبيخ أو الغرامة أو الحبس أو الجلد، وهذه الجرائم لم تنص عليها كلها الشريعة الإسلامية بل تركت القسم الأغلب منها لأولي الأمر وأناطت بهم تحريم بعض

٢٢٩ القرآن. القصص. ٢٨: ٨٣.

٢٣٠ عبد الباقي، علي. ٢٠٠٨. المنهج الإسلامي في مواجهة الفساد والمفسدين. منشورات موقع لواء الشريعة. (http://www.shareah.com) بتاريخ ٧/٨/٢٠٠٨م.

الأفعال أو إيجاب إثبات البعض الآخر؛ وذلك بقصد صيانة الجماعة وتنظيمها والحفاظ عليها وعلى أمنها ونظامها، بشرط أن لا يخرج أولو الأمر في ذلك عن نصوص الشريعة الإسلامية الغراء أو مبادئها ووكلائها^{٢٣١}.

أن مقاومة الفساد ومكافحته ظهرت في مواضع كثيرة من السيرة العطرة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين عن أبي حميد الساعدي رضى الله عنه قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد يقال له ابن اللتبية على الصدقة فقال هذا لكم، وهذا أهدي إلي، فقام النبي صلى الله عليه وسلم: فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: (ما بال العامل نبعثه فيجيء فيقول: هذا لكم، وهذا أهدي إلي؟).
الاجلس في بيت أبيه فينظر أيهدى إليه أم لا! والذي نفس محمد بيده، لا نبعث أحداً منكم فيأخذ شيئاً إلا جاء يوم القيامة يحمله على رقبتة، إن كان بعيداً له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعر، فرفع يديه حتى رأيت عفرة إبطيه فقال: اللهم هل بلغت ثلاثاً).

أن الروايات والعبر في السيرة النبوية كقصص الصحابي الذي استعمله الرسول عليه السلام في جمع الصدقات فجعل يخلط بينها وبين الهدايا التي تقدم إليه ومن غير قصد منه الأمر الذي أغضب رسول الله عليه السلام فخطب قائلاً «ما لرجال نستعملهم منكم على عمل ثم يأتوننا بالقول: هذا لكم وهذا أهدي إلي؟! أفلا قعد في بيت أبيه وأمه ثم نظر هل يهدى إليه أم لا؟». ثم قال -عليه الصلاة والسلام-: «ألا من استعملناه منكم على عمل فليجيء بقليله وكثيره، فإن من كتمنا مخيطاً فما فوقه فهو غلول يأتي به يوم القيامة». والله جل وعلا سبحانه يقول: «وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، ويُنَّ عليه السلام- في هذا قاعدة، قال: «أفلا قعد في بيت أبيه وأمه ثم نظر هل يهدى إليه أم لا؟».

^{٢٣١} ابو قاعد، فراس مسلم. ٢٠١٣. الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته من منظور الفكر الإسلامي. العراق: مجلة كلية بغداد للعلوم

الاقتصادية الجامعة. العدد السادس والثلاثون. ص ١٥٠.

وقد ضرب لنا الصحابة رضى الله عنهم اروع الأمثلة في محاربة الفساد حتى أصبحت الأمانة ديناً لهم. ففي عهد الفاروق-رضي الله عنه-عندما جيء بسواري كسرى وتاجه المرصع بالجواهر وما أن تسلمها عمر حتى نظر إلى علي بن أبي طالب رضى الله عنه وقال له: إن قوما أدوا هذا لأمناء.. فرد عليه علي بن أبي طالب رضى الله عنه: يا أمير المؤمنين! عفت فعفت رعيته، ولو رعت لرعت رعيته.

وفي الحقيقة نرى أن الشريعة الإسلامية والدين الإسلامي الحنيف هو أكثر الأديان السماوية معرفة بنفسية البشر وطبيعتها وكيفية معالجتها، ولذلك نجده قد استخدم أسلوبين لمعالجة ذلك الفساد، وهما أسلوب الترغيب والترهيب:

أولاً: أسلوب الترغيب.

ويقصد بأسلوب الترغيب: استخدام أساليب التحفيز المختلفة التي من شأنها أن تجعل الموظف يقبل على عمله بنفس راضية وبحماس كبير فينجز إنجازاً عالياً ويؤدي أداء متميز، ومن ضمن الآيات القرآنية في الترغيب مثلاً قوله تعالى: {قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ} ٢٣٢

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستخدم في إدارته للدولة الإسلامية أسلوب الترغيب والترهيب، فكان يحبب لهم عمل الخير وينهاهم عن فعل الشر.

ثانياً: أسلوب الترهيب.

أما أسلوب الترهيب: فيعني استخدام أسلوب التخويف بأنواعه المتدرجة ويُشار إليها في الإدارة الحديثة بالحافز السلبي، ولنا في السيرة النبوية العطرة وسيرة الخلفاء الراشدين والتابعين خير مثال فقد كان سيدنا

عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - من أكثر الخلفاء تطبيقاً لأسلوب الترهيب على الولاة والعمال في الدولة الإسلامية، فقد كان شديداً على الولاة والعمال في الأمصار ومن مقولاته المشهورة (إن أهون شيء عندي أن أضع واليا مكان وال إذا اشتكى منه الناس) وكان رضي الله عنه يقاسمهم أموالهم لبيت مال المسلمين إذا تكاثرت دون مبرر وكان يعاقبهم إذا رأى فيهم الفساد أو ما يُعرف اليوم بالانحراف الإداري أو المالي وإساءة استعمال أو استخدام السلطة.

ويروى أن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - رفع شعارا لمحاربة الفساد وهو (الحاكم في رقابة المحكوم)، فيحكى أنه دعا الناس فصعد على المنبر فقال: (يا معشر المسلمين، ماذا تقولون لو ملت برأسي إلى الدنيا...؟) إني أخاف أن أخطيء فلا يردني أحد منكم تعظيما لي، إن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني، فقال رجل: والله يا أمير المؤمنين لو رأيناك معوجا لقومناك بسيوفنا)، وعندها أجاب الخليفة الزاهد عمر بن الخطاب والفرحة تعمّر قلبه قائلاً رحمكم الله والحمد لله الذي جعل فيكم من يقوم عمر بسيفه.^{٢٣٣}

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تزيدوا في مهر النساء على أربعين أوقية وإن كانت بنت ذي القصعة . يعني يزيد بن الحصين . فمن زاد ألقيت الزيادة في بيت المال . فقال امرأة معترضة على ذلك . ما ذاك لك . قال: ولم . قالت: لأن الله تعالى قال: {وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا} .^{٢٣٤} فقال: أصابت امرأة وأخطأ عمر.^{٢٣٥}

^{٢٣٣} حسين خلف موسى. ٢٠١٤. الفساد الإداري في المجتمعات النامية (الأسباب - المظاهر - العلاج) مصر نموذج. جمهورية مصر العربية.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية.

^{٢٣٤} القرآن. النساء. ٣: ٢٠.

^{٢٣٥} الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب. ١٩٩٤. الأحكام السلطانية. تحقيق وتعليق عبد الرحمن عميرة. جمهورية مصر العربية.

القاهرة: دار النصر للطباعة الإسلامية. ص ٢٦.

المبحث الثاني: الإجراءات الجنائية والتأديبية في جرائم الفساد الإداري والمالي في القانون

من نافلة القول بأن القوانين والتشريعات الجنائية الحديثة حرصت على تقرير نظام عقابي خاص لمواجهة جرائم الفساد حيث يقتضي الإطار التشريعي لجرائم الفساد ومعاقبة مرتكبيه وجود نظام إجرائي فعال ومتكامل للملاحقة المتهمين والمجرمين ومحاكمتهم واسترداد عوائد نشاطهم الإجرامي.

ومما اقتضى الحال وبعد أن بينا المظاهر القانونية لجرائم الفساد ضرورة الإشارة إلى الملاحقة الإجرائية لهذه الجرائم. إذ يعد الفساد وأثره على حقوق الإنسان محور بحثنا في هذه الدراسة من المشكلات التي تعاني منها أغلب المجتمعات في الدول النامية والمتقدمة بدرجات متفاوتة فهو أوسع انتشارا في الدول النامية حيث أن وجوده يرتبط بالمستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي والوعي العام لدى المواطنين في كل مجتمع ولكنه في كل الأحوال يبقى مشكلة تتسم بالخطورة والتعقيد في الدول النامية أو في الدول المتقدمة.

وعليه فالفساد مشكلة معقدة بالنظر لتعدد صوره وأنماطه التي أخذت تتجاوز حدود الوطن الواحد لتصبح ظاهرة غير وطنية وجريمة عابرة للحدود خاصة في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير الذي يشهده عالمنا اليوم إذ تفنن مرتكبو جرائم الفساد في كيفية توسع وزيادة ثرواتهم بصورة غير مشروعة ولم تعد الوظيفة العامة أو ما في حكمها لدى شاغليها أداة لخدمة المجتمع والمصلحة العامة بل أداة لزيادة ثرواتهم الخاصة ولذلك حظي هذا الموضوع باهتمام على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية.^{٢٣٦}

وفي سلطنة عُمان نستطيع القول حقيقة بأن الهيئات والمؤسسات الحكومية تُساهم على اختلافها بدور كبير في مكافحة الفساد والسعي للقضاء عليه، وتشمل هذه المساهمة السلطات الرسمية الثلاث في الدولة

^{٢٣٦} بيضون. فاديا قاسم (٢٩١٣). المرجع السابق. ص ٣٠٠.

سواء كانت السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية والتي ينبغي عليها أداء دورها بكل موضوعية وشفافية ونزاهة ولذا سوف نبين أدوار تلك السلطات كالآتي:

١. دور السلطة التنفيذية في مكافحة الفساد

لما كان الفساد ظاهرة اجتماعية تتمثل في الممارسة والاستخدام من قبل الموظف لأجهزة السلطة والإدارة وصلاحياته الوظيفية بهدف الاغتناء الذاتي وبشكل غير مشروع وقد يكون الفساد في القطاعين العام والخاص وغالبا واقعياً ما يحدث في القطاعين معا وفي بعض الدول أصبح الفساد يتم بصورة منظمة.^{٢٣٧}

وعلى سبيل المثال وليس الحصر، أن ما وصل إليه التوظيف في الهيئات والمؤسسات الاقتصادية التابعة لبعض الدول خاصة الوظائف القيادية والإدارية العليا لم يكون بالاعتماد في أساليب التوظيف تلك على معايير الكفاءة والخبرة والجدارة مما انعكس على تقييم المواطنين لأداء الأجهزة الحكومية وإحساسهم بانتشار الفساد فيها ناهيك على أن الواقع شهد استغلالاً للمناصب الرسمية للشراء الخاص، ودخول الموظفين الكبار في قطاعات الأعمال الخاصة من خلال استغلال مواقعهم الإدارية في نمو وتوسع أعمالهم التجارية والصناعية والمالية مع مخالفات، وتجاوزات في القوانين؛ بحيث أصبح الموظف قادراً على خرق سرية البنوك، وسحب الأموال في أي وقت يشاء خاصة في ظل أو خلال وقت الأزمات.^{٢٣٨}

كما يلاحظ بأن هناك فساد كبير متمثل بالمحسوبية والواسطة في التعيينات الحكومية في بعض الدول إذ يتجه أكثر المسؤولين إلى تعيين أشخاص في الوظائف العامة العليا على أساس القرابة أو الولاء السياسي

^{٢٣٧} العامري، ثامر. ٢٠٠٨. جدلية العلاقة بين الفساد السياسي والفساد الإداري من وقائع الندوات العلمية التي عقدها قسم الدراسات

القانونية بيت الحكمة تحت عنوان (الفساد الإداري أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية). ص ٦٨

^{٢٣٨} مطر، عبد الفتاح. ٢٠١٥. جرائم الفساد الإداري. جمهورية مصر العربية. دار الجامعة الجديدة. ص ٣٢٩.

أو بهدف تعزيز نفوذهم الشخصي والوظيفي، وذلك على حساب الكفاءة والمساواة في الفرص المكفول والمنصوص عليه في النظام الأساسي بموجب المادة (١٥) من النظام الأساسي لسلطنة عُمان،^{٢٣٩} علاوة على ذلك فإن هنالك ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين مما يشجع على التنافس بين العامة للحصول عليها ويعزز من استعدادهم لسلوك طرق غير مستقيمة للحصول عليها كما يشجع بعض المتمكنين من ممارسة الوساطة والمحسوبية وقبول الرشوة^{٢٤٠}.

لذلك فالإصلاح الإداري يعتبر من المستهدفات والضروريات لمكافحة الفساد من خلال الحد من صلاحيات وتعسف كبار الموظفين إذ أن المركزية المفرطة تشكل بيئة جاذبة للفساد، والمركزية توسع من نطاق الفساد لذا يجب العمل على تشكيل منظومة متكاملة من الخدمات الحكومية وإيصالها إلى مستحقيها بنزاهة وشفافية، كما يجب إيجاد مركز قوي يؤدي دوره الفعال في صناعة القرارات الاقتصادية والسياسية وتنسيقها، كما أن مشروع ونظام إعداد الكوادر الوطنية وتأهيلها يساعد على أداء مهامها بكل نزاهة وكفاءة.^{٢٤١}

كما لا تغفل الإشارة إلى أن سوء استغلال المناصب السياسية له دور مهم في تحقيق مصالح سياسية مثل تزوير الانتخابات أو شراء أصوات الناخبين أو التمويل غير المشروع للحملات الانتخابية أو التأثير على قرارات المحاكم إلى غيرها من الوسائل التي انتشرت بشكل كبير مما أدى إلى تنامي ظاهرة الفساد. أضف إلى كل ما تقدم نجد بأن قواعد العمل ومدونات قواعد السلوك للموظفين في قطاعات العمل

^{٢٣٩} انظر: النظام الأساسي لسلطنة عُمان رقم (٢٠٢١/٦)

^{٢٤٠} يراجع تقرير منظمة الشفافية العالمية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد في ٩ - كانون الثاني والذي تم نشره من قبل لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا.

^{٢٤١} عماد صالح عبد الرزاق الشيخ داود. ٢٠٠٣. الفساد والإصلاح. سوريا. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب. ص ١٩٣.

العام والأهلي والخاص غائبة أو غير مطبقة ولا تحظى بصيغة الالتزام في كثير من الأحيان وهذا يفتح المجال لممارسة الفساد.

وفي سياق التحدث عن استراتيجية مكافحة الفساد من قبل السلطة التنفيذية نجد ضرورة العمل بالحكومات الإلكترونية (التحول الرقمي) إذ أن تشكيل مثل هذه الحكومات يُساهم في عدم منح فرصة لأية محاولات للفساد؛^{٢٤٢} حيث يسمح النظام بإدخال المعاملات التي تهم المواطنين إلى شبكة المعلومات العالمية وهذا يزيل تلقائياً أي تأخير في إنجاز الخدمات التي تهم الأفراد إضافة إلى أنها تساهم في إزالة الأعباء الإدارية عن كاهل الجهاز الحكومي؛ مما سيمكن من تعزيز الوعي المعلوماتي بين فئات المجتمع كما أن لهذه الاستراتيجية مساهمة أخرى في تطوير العمل الرقابي بالجهاز ليواكب التطور التكنولوجي في تنفيذ الأعمال الحكومية، كما أنه سيوفر البيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يبعدنا عن الروتين الإداري المعقد.^{٢٤٣}

٢. دور السلطة القضائية في مكافحة الفساد

إذا كانت الملاحقة الجنائية هي الوسيلة المحققة لإزالة العقاب بمرتكبي جرائم الفساد وتوفير الردع العام والخاص بإنفاذ التشريعات الجنائية بهدف مناهضته فإن هذا الإنفاذ لا يتحقق إلا بقيام قضاء عادل ونزيه تتوفر لأجهزته كافة الإمكانيات البشرية والمادية؛ بحيث يمارس دوره بصدق وفعالية وأمانة لمواجهة الفاسدين ولا سلطان عليه إلا لضميره ولنصوص وقواعد القانون الحاكمة، ونظراً لكون استقلال القضاء يقصد به عدم تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية في أعماله إذ أن الاستقلال يعني عدم الخضوع إلا لسلطة القانون بحيث يكون عمله (القضاء) في سبيل إقرار الحق والعدل خاضعاً لما يملكه عليه القانون وضمير القاضي

^{٢٤٢} مطر، عصام عبد الفتاح. ٢٠٠٧. الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق. جمهورية مصر العربية: دار الجامعة الجديدة. ص ١

^{٢٤٣} عبد المولى، سيد شوريجي. ٢٠٠٦. مواجهة الجرائم الاقتصادية في الدول العربية. المملكة العربية السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية.

ولاقتناعه الحر السليم.^{٢٤٤} إلا أن استقلال السلطة القضائية لا يلغي علاقتها بغيرها من السلطات سيما أن السلطة التشريعية تمارس دوراً مهماً في تنظيم القضاء من خلال إصدار التشريعات كما أن السلطة التنفيذية تمارس دوراً هاماً أيضاً بما يختص بالشؤون الإدارية لأعضاء الهيئات القضائية. إلا أن ما تقدم لا يُلغي وجوب توفر بعض الممارسات والمقومات لأجهزة القضاء المختصة بالفساد وهي:

١. نزاهة القضاء ورجال النيابة العامة أو الإدعاء العام والتي تم تأكيدها في المشروع المنقح لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهذا ما تم تأكيده في نص المادة ٩ مكرر ولذلك يلزم التشدد في اختيار القضاة ورجال النيابة العامة بإتصافهم بكرم الأخلاق وحميد الصفات الـ يخضع إلا لضميره وللقانون.^{٢٤٥}
٢. أهمية أن تتخذ الدول تدابير تشريعية تجعل من صفة القاضي أو رجل النيابة العامة ظرفاً مشدداً في جرائم الفساد ولاسيما جرائم الرشوة لغرض مواجهة المحاولات المتواصلة لجماعات الجريمة المنظمة لإفساد بعض ضعاف النفوس من القائمين على تطبيق القانون.
- لذلك يتبين لنا أن أهم أسباب الفساد القضائي يتجسد في عدم تعيين القضاة على أساس الجدارة الأمر الذي يؤدي إلى اختيار قضاة مرتشين حيث يوصي تقرير الفساد العالمي أن تكون التعيينات القضائية مستقلة وعلى أساس الجدارة وبالتشاور مع المجتمع المدني.^{٢٤٦}
- كما أن لضعف المرتبات وانعدام التدريب والتأهيل جعل الأفراد عرضة للرشوة كما لا تغفل عمليات عزل القضاة الغير عادلة بتهمة الفساد والذي يمكن أن تؤدي إلى تسييس عمليات العزل والنقل للقضاة لذا

^{٢٤٤} مطر، عصام عبد الفتاح. ٢٠١٥. جرائم الفساد الإداري. المرجع السابق الاشارة اليه. ص ٣٤٧.

^{٢٤٥} صيام، سري محمود. ٢٠٠٣. دور أجهزة القضاء والتنفيذ في مكافحة الفساد. المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد. المملكة العربية

السعودية. الرياض المنعقد بتاريخ ٦-٨ / ١٠ / ٢٠٠٣. ص ١٤.

^{٢٤٦} للمزيد راجع تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠٠٧ / <http://wiki.org.wikipedia.ar://http>

يتوجب بالضرورة أن تكون تعيينات السلطة القضائية مستقلة على أساس الجدارة وبالتشاور مع المجتمع المدني وهذا ما أشار إليه تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠٠٧م، كما ويشترط أن تتوفر للقضاة حصانة محدودة متعلقة بأعمالهم وإنشاء هيئة مستقلة مكلفة بالتحقيق في الشكاوى والادعاءات التي تقدم ضدهم.

ولضمان المزيد من الشفافية في النظام القضائي النزيه نقترح بضرورة نشر تقرير سنوي عن أنشطة النظام القضائي وإنفاقه وينبغي على القضاة الكشف عن أموالهم وممتلكاتهم والإبلاغ عن حالات تعارض مصالحهم مع القضايا المحول لهم النظر والبت فيها. ومن الجدير بالذكر فإن الأدوات التي يمكن أن يكون لها دور فعال وإيجابي في مكافحة الفساد تكمن في التواصل مع الناخبين ومؤسسات المجتمع المدني للاطلاع على واقع الفساد من خلال فتح الحوارات وفتح قنوات اتصال مع الرأي العام وتعليم المواطنين كيف يميزوا بين تعقيد الإجراءات أو الروتين من ناحية وبين الفساد من ناحية أخرى إذ أن ازدحام الدعاوى أمام المحاكم ليس فسادا بل أن الفساد هو في إعطاء الرشوة للموظف الإداري بالمحكمة لإنجاز معاملته.^{٢٤٧}

٢. دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد

تطورت التشريعات الجنائية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وعلى ضوء ما تعرفه معظم الدول من تفاقم واستشراء لظاهرة الفساد مقابل ما تبديه المجتمعات من مقاومة ورفض وعدم رضوخ لحالة الأمر الواقع المراد فرضها عليها، سعت كافة السلطات في الدولة جاهدة لتبني استراتيجية متعددة الأوجه في مجال الوقاية من هذه الظاهرة ومحاربتها وفق مقاربة تستهدف خاصة تطوير منظومتها التشريعية لضمان فعالية أكثر لعمل المؤسسات والهيئات المكلفة بذلك وفق مناهج وآليات حديثة.

أولاً: السياق العام الذي يتم فيه تحديث المنظومة التشريعية يتميز بـ:

^{٢٤٧} بيضون. فاديا قاسم (٢٠١٣) المرجع السابق. ص ٣١٧.

أ. وجود قناعة واعتقاد جازم أن الفساد هو ظاهرة إجرامية خطيرة واستشراؤه من شأنه تهديد السلم

الاجتماعي والتأثير على كيان الدولة وعرقلة كافة برامج التنمية.

ب. تسجيل عدد من قضايا الفساد وإحالة مرتكبيها المفترضين على الجهات القضائية المختصة للنظر

فيها وما تبع ذلك من ردود أفعال كرس الاعتقاد بخطورة الظاهرة.

ج. انطلاق مشاريع اقتصادية واستثمارية عمومية ضخمة بالتوازي مع استثمار ونشاط تجاري واقتصادي

مع شركاء أجانب وما يتطلب ذلك من جهد واستراتيجية للوقاية من حدوث عمليات فساد.

د. بروز شعور بالمسؤولية الجماعية لدى المجتمع ترجمتها بصورة واضحة وسائل الاتصال لاسيما الصحافة

عبر مقالات تسعى من خلالها إلى فضح ونقل والتبليغ عن أية وقائع ذات صلة بالفساد، والأمر نفسه

يخص مواقع التواصل الاجتماعي، مع نقد لا ذع لما يعتبر عجزا للسلطات العمومية في مواجهة الظاهرة.

هـ. بروز سعي دولي حثيث لمواجهة ظاهرة الفساد بجميع أشكالها وبكل الوسائل المتاحة بعد أن تأكد

للجميع بأن الاستقرار والسلم الاجتماعي مهددين في مناطق عديدة من العالم بسبب تفشي الفساد

وغياب الحوكمة والعدالة الاجتماعية.

● ثانيا: أسباب وأهداف تطوير المنظومة التشريعية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته:

أ. حاجة اقتصادية واجتماعية وطنية.

ب. انخراط الدولة في الجهود العالمي لمحاربة الفساد.

ج. تكييف النصوص التشريعية واللوائح وملائمتها مع الاتفاقيات الدولية.

د. ضمان فعالية أكبر عن طريق استحداث آليات وأحكام إجرائية جديدة.

هـ. تعزيز قواعد النزاهة والشفافية وإرساء مبادئ المسؤولية للوصول إلى الحوكمة الاقتصادية. ٢٤٨

● ثالثاً: الأسس والمبادئ المعتمدة في تطوير المنظومة التشريعية في مجال الوقاية من الفساد ومحاربه:

أ. تكريس قرينة البراءة كمبدأ حقوقي عالمي باستثناء حالات معينة مستلزمة من مضمون اتفاقية ميريدا.

ب. اعتماد التخصص في تكوين الإطار البشري والمؤسسي المكلف بقضايا الفساد من حيث الوقاية والبحث والتحري والمحاكمة.

ج. حماية الشهود والمبلغين والخبراء والضحايا في قضايا الفساد من الضغوط والتهديدات المعنوية أو الجسدية.

رابعاً: محاور تطوير المنظومة التشريعية في مجال الوقاية من الفساد ومحاربه:

استهدفت عملية تطوير وتحديث النصوص التشريعية ثلاثة محاور:

● إجرائية

● موضوعية

● مؤسسية

١. محور الإجراءات:

● استحداث أساليب جديدة في مجال البحث والتحري ومعاينة الجرائم المتعلقة بالفساد.

^{٢٤٨} إسماعيل. محمد صادق (٢٠١٤). الفساد الإداري في العالم العربي (مفهومه وأبعاده المختلفة). جمهورية مصر العربية. القاهرة. المجموعة العربية للتدريب والنشر. ص ١٢٣.

● استحداث جهات قضائية متخصصة للنظر في قضايا الفساد وهو ما يصطلح عليه بالأقطاب القضائية.

● إعادة النظر في آجال التقادم بغرض حرمان المتورطين من الإفلات من العقاب

● توسيع الاختصاص الإقليمي لجهات التحقيق ومأموري الضبط القضائي.

● التشريعات والقواعد القانونية الموضوعية التي صدرت في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته:

● أدخلت تعديلات جوهرية على قانون الجزاء العُماني في مجال التجريم والعقوبة، إقرار المسؤولية الجزائية

للشخص المعنوي.

● تعزيز التنسيق والتعاون الدولي، واسترجاع أو استرداد الموجودات.^{٢٤٩}

ويرى الباحث بأن كافة المعاهدات والاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد تشجع الدول الموقعة بل

وتلتزمها في الغالب ببذل الجهود في نظامها القانوني لتجريم بعض أنواع سلوك الفساد. ومع ذلك تشمل

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقات الإقليمية لمكافحة الفساد تدابير وإجراءات وقائية مثل

(المساءلة والشفافية والوصول إلى المعلومات العامة) التي على الدول الأعضاء تعزيزها وتضمينها في سياساتها

وانفاذها بشكل واضح في تطبيقاتها العملية وتضمينها تشريعاتها الوطنية.

خلاصة الفصل

توصلنا من خلال الدراسة بأن مواجهة الفساد الإداري والمالي والحد منه لا يمكن أن تتم من خلال

الشعارات والدعايات الإعلامية الرنانة والوعود البراقة والغير عملية أو غير واقعية، بل إن الأمر يحتاج إلى

^{٢٤٩} دراسة من إعداد السيد ع. معزوز، رئيس الديوان.

العديد من الإجراءات الشاملة والمتعددة والتي تعتمد على دراسات وأبحاث تشخص المشكلة أولاً بشكل متكامل، ثم تقترح العلاج المناسب ثانياً، وذلك لأن تشخيص الداء هو أول خطوات العلاج ويسهل اختيار الدواء المناسب طالما عُرف الداء.

ومما لا شك فيه بأن التعاون المشروط والانتقائي بحسب المصالح الخاصة فيما يتعلق بإنفاذ بعض حالات توقيف المجرمين وتسليمهم يعتبر صورة قائمة تحتفظ بها الشعوب التواقفة للعدالة. وهنا نؤكد على أهمية ضرورة الاستيلاء على أصول المتورطين في جرائم الفساد لضمان استردادها للدولة. فمن المعلوم بأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود تعيش وتتغذى عن طريق الفساد، ومع ذلك فإن استجابة المجتمع الدولي والحكومات لهذا المطلب كانت ولا تزال ليست بالمستوى الجيد.

وكذلك فإن الاجتهادات والمجهودات المحلية في محاربة ظاهرة الفساد لا يمكن أن تحقق بأي حال من الأحوال النتائج المرجوة المؤملة في ظل وجود شعور بالتردد وأحيانا عدم المبالاة على المستوى الدولي.

إن منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانترپول) بصفتها جهة جنائية لتقصي الجرائم والبحث عنها ونظراً لما تقوم به هذه المنظمة من جهود لحماية الأمن الدولي؛ وذلك من خلال تحذير الدول الأعضاء من احتمالية وقوع جرائم جديدة، وكذلك فيما يتعلق بتسليم المجرمين والبحث عنهم وتسليمهم للجهات والمؤسسات الرسمية المختصة، وكذلك لدوره الواضح في التعاون بين الدول لتبادل المعلومات والتعاون الدولي ضد الجريمة. فهذه المنظمة تعتبر أهم منظمة من أجل تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الفساد والقبض على المجرمين المتورطين في قضايا الفساد.